كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للناس أجمعين، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله الأطهار وصحبه الكرام الأبرار ومن اهتدى بهديه وسار على نهجه واتبع سنته إلى يوم البعث واللقاء، وبعد:

فها قد مرت أربعة عقود على صدور القانون رقم 10 لسنة 1984م بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وآثارهما، تداولته أثناءها المحاكم بمختلف درجاته في ما لا يحصى من دعاوى، أصدرت فيها أحكاما توزعت على كل نصوصه، كما أنه عرف تحليلا ونقدا وتقييما وتفصيلا من قبل ثلة من أهل الاختصاص في العلوم الشرعية والقانونية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، عند تناولهم له في دروسهم الجامعية وتدريسهم عبر الدراسات العليا بأقسام الشريعة بكلياتهم، وجرى فيها وفي كتبهم وأبحاثهم وما أشرفوا عليه أو ناقشوه من رسائل علمية تقييم هذا القانون نصا نصا.

وبمرور هذا الزمن وما واكبه من خضم من الدراسات والأبحاث والتطبيق يبدو أن الأوان قد آن للتوقف لحظة للتأمل والتدبر والتقييم وتقليب وجهات النظر، والتطلع لهذا التشريع وتعديلاته بعين الناقد للنص من خلال ألفاظه وعبر تطبيقاته القضائية، فمرور هذه العقود الأربعة كشف عن شيء من الهنات في صياغة نصوصه، وبعضٍ من الفراغ التشريعي، وعدم دقة أو مجانبة للأصلح في الاختيارات الفقهية، ولكنه كشف أيضا عن أنه من التشريعات الأكثر ملامسة لأحكام الشريعة، والأكثر التصاقا بشئون المجتمع، وهو كذلك أكثرها تأثرا بظروف الأحوال وتبدلها، مما استدعى عقد هذه الندوة، لعرض طرفٍ من هذا الجهد الجماعي، والذي –إن شاء الله– سيخرج في كتاب جماعي، تناول فيه بعض من أهل الاختصاص بالجامعات الليبية، ممن عاصروا هذا القانون تدريسا وبحثا وتطبيقا وتحليلا للأحكام القضائية، هذا القانون وأحكامه واختيارات من صاغ نصوصه، وهي وقفة تستوجب شكر من كان له فضل المبادرة في طرحها، وهو د. أفراح العاتي، ومن له المبادرة في تبنيها، وهم الأفاضل في كلية القانون بجامعة طرابلس، وبالأخص قسم الشريعة الإسلامية بها، ومن كان المعين – بعد المولى عز وجل– على وضعها موضع التطبيق الفاضل د. عميد كلية القانون بهذه الجامعة، بتشكيله لجنة علمية تتولى الإشراف والتنسيق والتقييم للأبحاث التي قدمت للإسهام في هذا الكتاب الجماعي.

والمقام يقتضي توجيه خالص الشكر لزملائي الأفاضل، ممن أسهموا بأعمالهم البحثية في هذا المحفل العلمي، وللسادة أعضاء اللجنة العلمية الذين تولوا النظر فيها وتحكيمها، والشكر موصول بجميل العرفان لكل من في كلية القانون بطرابلس، ممثلين في السيد د. عميد الكلية، ولزملائي بقسم الشريعة بها، على تشريفهم لي بقيادة هذا العمل.

خالص الدعوات بدوام التفوق والتوفيق لكل من أسهم في إنجاح هذا العمل، مع التضرع إلى المولى عز وجل أن يكون عملا خالصا لوجهه الكريم، وأن تجد مخرجاته سبيلا إلى التطبيق، وأن يجعله في ميزان حسنات من شارك فيه، وزادا له يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، إنه أكرم مسئول وأفضل مأمول، إنه نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس اللجنة العلمية

وأستاذ الفقه الإسلامي وأصوله بقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب بجامعة بنغازي

أ.د. سعد خليفة العبار